بيان من وزارة المالية

يَسُـرَّ وزارة الماليـة بمناسـبة صـدور الميزانيـة العامـة للدولـة للعـام المـالي ١٤٣٥/١٤٣٦ إيضـاح النتـائج الماليـة للعـام المـالي الحـالي ١٤٣٤/١٤٣٥ واسـتعراض الملامـح الرئيسـية للميزانيـة العامـة للدولـة للعـام المـالي الجديـد ١٤٣٥/١٤٣٦، وتطورات الاقتصاد الوطني، وذلك وفقاً لما يلي:

أولاً: النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥:

١- الإيرادات العامة:

يُتَوَقَّـع أن تصـل الإيـرادات الفعليـة في نهايـة العـام المـالي الحـالي إلى (١,١٣١) ألف ومئة وواحد وثلاثين مليار ريال بزيـادة نسـبتها (٣٦) بالمئـة عن المقدر لها بالميزانية (٩٠) بالمئة منها تمثل إيرادات بترولية.

٢- المصروفات العامة:

يُتَوَقَّع أن تبلغ المصروفات الفعلية للعام المـالي الحـالي (٩٢٥) تسـع مئـة وخمس وعشـرين مليـار ريـال بزيـادة (١٠٥) مئـة وخمسـة مليـارات ريـال، ونسبتها (١٢,٨) بالمئة عمَّا صدرت بـه الميزانيـة، ولا تَشـمل المصـروفـات أعـلاه مـا يَخُـص مشـاريع البرنـامج الإضـافي المُمَوَّلَـة مـن فـائض إيـرادات الميزانيات السابقة والتي يُقَدَّر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المـالي الحـالي (١٨) ثمانيـة عشـر مليـار ريـال حيـث أنهـا تمـول مـن الحسـابات المفتوحة لهذا الغرض بمؤسسة النقد العربي السعودي.

وتشمل تلك الزيادة في المصروفات تغطية الزيادة في الصرف على الأعمال التنفيذية المتعلقة بمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتوسعة المسجد الحرام واستكمال تعويضات نزع ملكية العقارات وتوسعة المسجد النبوي الشريف، والزيادة في الصرف على بعض المشاريع التنموية والخدمية الأُخرى.

وقد بلغ عدد عقود المشاريع التي طُرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة بما فيها المشاريع الممولة من فوائض إيرادات الميزانيات السابقة نحو (٢٣٣٠) عقداً تبلغ قيمتها الإجمالية ما يقارب (١٥٧) مئة وسبعة وخمسين مليار ريال.

٣- الدّين العام:

يُتوقع أن ينخفض حجم الدَّين العام بنهاية العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٤ (٢٠١٣م) إلى حوالي (٧٥,١) خمسة وسبعين ملياراً ومئة مليون ريال ويُمَثِّل أقل من (٢,٧) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ١٤٣٥/١٤٣٤ (٢٠١٣م) مقارنة بمبلغ (٩٨,٨) ثمانية وتسعين ملياراً وثمان مئة مليون ريال بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣٤/١٤٣٣ (٢٠١٢م).

ثانياً : الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٣٥/١٤٣٦:

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦:

١ـ قُدِّرَتْ الإيرادات العامة بمبلغ (٨٥٥) ثمان مئة وخمسة وخمسين مليار ريال.

٢ـ حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٨٥٥) ثمان مئة وخمسة وخمسين مليار ريال.

ثالثاً : الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦:

فيما يلي استعراضاً لأهم ما تضمنته الميزانية الجديدة من مشاريع وبرامج:

بناءً على التوجيهات السامية الكريمة ولأهمية استكمال البنية التحتية وتعزيز مسيرة التنمية وتشجيع البيئة الاستثمارية التي من شأنها إيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين بمشيئة الله ودفع عجلة النمو الاقتصادي، استمر التركيز في الميزانية للعام المالي القادم ١٤٣٥/١٤٣٦ على المشاريع التنموية لقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي.

وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو (٢٤٨) مئتين وثمانية وأربعين مليار ريال، ووفقاً للمتبع سيتم إدراج المشاريع الجديدة للجهات الحكومية على مواقع تلك الجهات، وعلى موقع وزارة المالية، ووفقاً لما جرى العمل عليه فقد تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن البرامج والمشاريع المدرجة في خطة التنمية التاسعة التي بدأت في العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢.

وفي ما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من إعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية.

١ ـ قطاع التعليم:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة ما يقارب (٢١٠) مئتين وعشرة مليارات ريال ويمثل حوالي نسبة (٢٥) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية، وبزيادة تقارب (٣) بالمئة عن ما تم تخصيصه للقطاع بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥.

ففي مجال التعليم العام سيستمر العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله ابن عبدالعزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه (٩) تسعة مليارات ريال من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة" صُرف منها مبلغ (١) مليار ريال.

وتضمنت الميزانية مشاريع لإنشاء (٤٦٥) أربع مئة وخمسة وستين مدرسةً جديدةً للبنين والبنات في جميع المناطق بقيمة تصل إلى (٣) ثلاثة مليارات ريال، إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حالياً البالغ عددها (١٥٤٤) ألف وخمس مئة وأربعة وأربعين مدرسة وتم هذا العام استلام (٤٩٤) أربع مئة وأربعة وتسعين مدرسة جديدةً.

كما أُعتمد مشاريع لتأهيل (١٥٠٠) ألف وخمس مئة مدرسة للبنين والبنات ولأعمال ترميمات المباني التعليمية بمختلف المناطق وإضافة فصول دراسية وتجهيز وتأثيث المدارس والمختبرات المدرسية وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي بتكاليف تزيد عن (٢) ملياري ريال، كما تضمنت الميزانية مشاريع لإنشاء صالات متعددة الأغراض ومكاتب إشراف لقطاع التعليم العام.

وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية اعتماد النفقات اللازمة لاستكمال تأهيل كليات البنات في عدد من الجامعات تبلغ تكاليفها أكثر من (٣) ثلاثة مليارات ريال، واعتماد النفقات اللازمة لافتتاح (٨) ثمان كليات جديدة. كما تضمنت الميزانية اعتماد مشاريع لوزارة التعليم العالي والجامعات بتكاليف تزيد عن (٩,٦) تسعة مليارات وست مئة مليون ريال، ومراحل إضافية لمشاريع تزيد تكاليفها عن (٦,٧) ستة مليارات وسبع مئة مليون ريال.

وصل عدد المُبتعثين من الطلبة والطالبات الدارسين في الخارج ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث الخارجي الذين تُشرف عليهم وزارة التعليم العالي ما يقارب (١٨٥٠٠٠) مئة وخمسة وثمانين ألف طالب وطالبة مع مرافقيهم بنفقات سنوية تقارب (٢٢) اثنين وعشرين مليار ريال.

وفي مجال التدريب التقني والمهني تم اعتماد (٤٥) مشروعاً جديداً لإنشاء كليات ومعاهد جديدة وإسكان للمتدربين والمدربين بتكاليف تزيد عن (٥,٢) خمسة مليارات ومئتي مليون ريال، ونفقات افتتاح وتشغيل عدد من الكليات والمعاهد لزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وتكاليف إضافية للمشاريع القائمة تبلغ (٥٠٠) خمس مئة مليون ريال.

٢ ـ الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (١٠٨) مئة وثمانية مليارات ريال بزيادة نسبتها (٨) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥.

وتضمنت الميزانية مشاريع صحية لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإنشاء (١١) أحدى عشر مستشفىً جديدةً، ومجمعين طبيين، و (١١) مركزاً طبياً، و (١٠) عشر عيادات شاملة، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية والإسكان وتطوير المستشفيات القائمة.

ويجري حالياً تنفيذ (١٣٢) مئة واثنين وثلاثين مستشفى جديدةً بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (٣٣٧٥٠) ثلاثة وثلاثين ألف وسبع مئة وخمسين سرير، بالإضافة إلى خمس مدن طبية بمختلف مناطق المملكة بسعة سريريةً إجمالية تبلغ (٦٢٠٠) ستة آلاف ومئتي سرير. وتم خلال العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ استلام (١٦) ستة عشر مستشفىً جديدةً بمختلف مناطق المملكة بطاقة سريريةً تبلغ (٣٧٠٠) ثلاثة آلاف وسبع مئة سرير.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء (٢٠) عشرون مقراً للأندية الرياضية، ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل ومكاتب للضمان الاجتماعي يبلغ عددها (١٦) ستة عشر مقراً، ودعم إمكانات وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى زيادة المخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي، ودعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني. ويصل إجمالي ما تم تخصيصه لبرامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي خلال العام المالي القادم ١٤٣٥/١٤٣٦ إلى أكثر من (٢٩) تسعة وعشرين مليار ريال.

٣ ـ الخدمات البلدية:

يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات أكثر من (٣٩) تسعة وثلاثين مليار ريال بزيادة نسبتها (٩) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥، منها أكثر من (٤,٤) أربعة مليارات وأربع مئة مليون ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات.

وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة لاستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع ومشاريع الإصحاح البيئي، وقد بلغت قيمة مشاريعها الجديدة وما هو تحت التنفيذ منها أكثر من (٩٥,٣) خمسة وتسعين مليار وثلاث مئة مليون ريال، كما بلغت قيمة المشاريع القائمة والجديدة لتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول وتوفير المعدات والآليات حوالي (٣٦,٢) ستة وثلاثين مليار ومئتي مليون ريال ، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الواجهات البحرية، ومباني إدارية وحدائق ومتنزهات. كما تتضمن الميزانية اعتمادات مخصصة لدراسات وتصاميم وإنشاء مشاريع النقل العام بمدينة مكة المكرمة ومدينة الرياض.

٤- التجهيزات الأساسية والنقل:

بلغت مخصصات قطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي (٦٦,٦) ستة وستين ملياراً وست مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (٢,٥) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ لاستكمال أعمال

الطرق بمختلف مناطق المملكة وتطوير بعض المطارات والمرافق والموانئ ودعم صندوق التنمية العقارية لتقديم قروض المساكن للمواطنين، واستكمال البنية التحتية للمدن الصناعية والتعدينية بالجُبيل وينبُع ورأس الخير.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية ومدينتي الجُبيل وينبُع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها حوالي (٤٠,٢) أربعين ملياراً ومئتي مليون ريال. حيث شملت الميزانية اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق رئيسية وثانوية وفرعية واستكمالات للطرق القائمة يبلغ إجمالي أطوالها حوالي (٣٥٠٠) ثلاثة آلاف وخمس مئة كيلو متر إضافة إلى ما يتم تنفيذه حالياً في كافة مناطق المملكة. وكذلك مشاريع لأعمال الدراسات والتصاميم للطرق الرئيسية والثانوية والفرعية يبلغ مجموع أطوالها (١٣٦٠) ألف وثلاث مئة وستين كيلومتر. ليبلغ إجمالي الطرق التي اعتمدت خلال خطة التنمية التاسعة (٢٢٧٢٧) اثنين وعشرين ألف وسبع مئة وسبعة وعشرين كيلومتر.

٥ ـ المياه والزراعة والصناعة والموارد الاقتصادية الأخرى:

بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى ما يقارب (٦١) واحد وستين مليار ريال بزيادة نسبتها (٥,٧) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمة تبلغ حوالي (٣٣) ثلاثة وثلاثين مليار ريال لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وإنشاء السدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، وإنشاء محطات تحلية جديدة وتطوير وتحديث وتوسعة

محطات التحلية القائمة، والبنى التحتية للمدن الصناعية وصوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها.

وقد بلغ إجمالي أطوال شبكات مياه الشرب المنفذة (٩٠٢٢٠) تسعين ألف ومئتين وعشرين كيلو متر منها (٦٥٢٠) ستة آلاف وخمس مئة وعشرين كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥، كما بلغ إجمالي أطوال شبكات الصرف الصحي المنفذة (٢٧٤٠٠) سبعة وعشرين ألفاً وأربع مئة كيلو متر منها (٢٧٠٠) ألفين وسبع مئة كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥.

٦ ـ صناديق التنمية المتخصصه وبرامج التمويل الحكومية:

إضافة إلى البرامج المخصصة للاستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض التي تهدف إلى دعم القطاعات الصناعية والزراعية والعقارية وقطاعي التعليم والخدمات الصحية الأهلية ودعم المهن الحرفية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي ستُسهم في مزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين ودفع عجلة النمو.

وبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي قُدمت من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، وصندوق التنمية الزراعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وبرامج الإقراض الحكومي منذُ إنشائها وحتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ حوالي (٥٣٧,٥) خمس مئة وسبعة وثلاثين ملياراً وخمس مئة مليون ريال ويُتَوَقَّع أن يُصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي القادم ١٤٣٥/١٤٣٦ أكثر من (٨٥,٣) خمسة وثمانين ملياراً وثلاث مئة مليون ريال، وفيما عدا برنامج الإقراض الحكومي يتم التمويل من الموارد الذاتية لتلك المؤسسات المالية.

وبخصوص برنامج تمويل الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذُ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ ما يقارب (٣٤,٥) أربعة وثلاثين ملياراً وخمس مئة مليون ريال ويتوقع أن يبلغ حجم العمليات للعام المالي القادم (٣,٢٥) ثلاثة مليارات ومئتين وخمسين مليون ريال .

رابعاً : تطورات الاقتصاد الوطني:

١ـ الناتج المحلي الإجمالي:

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢,٧٩٤,٧٧٢,٠٠٠,٠٠٠) ألفين وسبع مئة وأربع وتسعين ملياراً وسبع مئة واثنين وسبعين مليون ريال بالأسعار الجارية بمعدل نمو يبلغ (١,٥٤) بالمئة مقارنة بالعام المالي الماضي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م). ويتوقع أن يحقق الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص نمواً بنسبة (٦,٩٩) بالمئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (١,٥٦) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٩,٣٨) بالمئة، أما القطاع النفطي فقد شهد انخفاضاً في قيمته بنسبة (٣,٨٣) بالمئة بالأسعار الجارية.

وبالأسعار الثابتة لعام (١٩٩٩م) فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى نسبة (٣,٨٠) بالمئة مقارنة بنسبة (٥,٨١) بالمئة فى العام السابق ويتوقع أن يشهد القطاع البترولى انخفاضاً نسبته (٠,٦١) بالمئة، وأن ينمو القطاع الحكومى بنسبة (٣,٧٣) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٥,٥٠) بالمئة، وأن تصل مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالي إلى (٥٨,٧٥) بالمئة. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة

للناتج المحلى للقطاع غير البترولى نمواً ايجابيا إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقى فى الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٤,٧٢) بالمئة، وفى نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (٧,٢٠) بالمئة، وفى نشاط التشييد والبناء (٨,١١) بالمئة، وفى نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٦,١٦) بالمئة، وفى نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال (٤,٨٦) بالمئة.

وقد أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ (٢٠١٣م) نسبته (٣,٣٥) بالمئة عمَّا كان عليه في عام ١٤٣٤/١٤٣٣ (٢٠١٢م) طبقاً لسنة الأساس (٢٠٠٧م).

أمَّا مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (١,٨٥) بالمئة في عام ١٤٣٥/١٤٣٤ (٢٠١٣م) مقارنة بما كان عليه في العام الماضي وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٢- التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

وفقاً لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ (٢٠١٣م) (١,٣٧٦,١٩٧,٠٠٠,٠٠٠) ألف وثلاث مئة وستة وسبعين ملياراً ومئة وسبعة وتسعين مليون ريال بانخفاض نسبته (٥,٥) بالمئة عن العام المالي السابق، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالى (١٩٥,٥٧٤,٠٠٠,٠٠٠) مئة وخمسة وتسعين ملياراً وخمس مئة وأربعة وسبعين مليون ريال بزيادة نسبتها (٣,٩) بالمئة عن العام المالي الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته (١٤,٤) بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية.

أمَّا الواردات السلعية (فوب) فيتوقع أن تبلغ فى العام الحالى (٥٧٤,٠٨٩,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وأربعة وسبعين ملياراً وتسعة وثمانين مليون ريال بزيادة نسبتها (٨) بالمئة عن العام السابق.

كما تُشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٨٠٢,١٠٨,٠٠٠,٠٠٠) ثمان مئة واثنان ملياراً ومئة وثمانية ملايين ريال بانخفاض نسبته (١٣,٣) بالمئة عن العام الماضي وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات البترولية وارتفاع الواردات.

أمَّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٤٨٦,٧٥٤,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وستة وثمانون ملياراً وسبع مئة وأربع وخمسون مليون ريال في العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٤ (٢٠١٣م) مقارنة بفائض مقداره (٦١٧,٨٦٤,٠٠٠,٠٠٠) ست مئة وسبعة عشر ملياراً وثمان مئة وأربع وستون مليون ريال للعام المالي الماضي ١٤٣٤/١٤٣٣ (٢٠١٢م) بانخفاض نسبته (٢١,٢) بالمئة.

٣- التطورات النقدية والقطاع المصرفي:

سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٤ (٢٠١٣م) نمواً نسبته (٦,٦) بالمئة مقارنة بنمو نسبته (١٠) بالمئة لنفس الفترة من العام المالي الماضي ١٤٣٤/١٤٣٣ (٢٠١٢م). كما ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة (٦,٥) بالمئة ، أما على المستوى السنوي فحققت نمواً بلغ (١١,١) بالمئة مقارنة بالعام الماضي.

وخلال العشرة الأشهر الأولى من العام المالي الحالي ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص (١٣) بالمئة، وواصلت البنوك تدعيم ملاءتها المالية إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (٨,٧) بالمئة لتصل إلى (٢٢٧,٦٣٧,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وسبعة وعشرين ملياراً وست مئة وسبع وثلاثين مليون ريال.

٤- السوق المالية:

نفذت هيئة السوق المالية خلال العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) العديد من الخطوات الهادفة لتنظيم إصدار الأوراق المالية وتطوير أسواقها ورفع مستوى الشفافية والإفصاح في معاملاتها، استمراراً لجهودها في توفير العدالة وحماية المستثمرين.

فضمن إطار تطوير الأنظمة والقوانين اللازمة لدعم البنية التشريعية للسوق المالية والارتقاء بها، أصدر مجلس الهيئة خلال هذا العام قواعد الكفاية المالية، ولائحة اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية. كذلك أقر المجلس تعديل لائحة الأشخاص المرخص لهم. وسعياً من هيئة السوق المالية إلى تطوير السوق المالية في المملكة وتعزيز حماية المستثمرين أعتمد مجلس الهيئة الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق المالية التي بلغت خسائرها المتراكمة (٥٠) بالمئة من رأس مالها فأكثر، على أن يُعمل بها ابتداءً من ١٤٣٥/٩/٤هـ الموافق ٢٠١٤/٧/١م.

وفي مجال زيادة عمق السوق المالية وتوفير المزيد من الفرص التمويلية والقنوات الاستثمارية، وافقت الهيئة على طرح جزء من أسهم (٥) خمس شركات للاكتتاب العام، كما وافقت على طرح صكوك لشركتين، وإصدار حقوق أولوية لشركة واحدة. وعملت الهيئة أيضاً على زيادة طرح وحدات صناديق الاستثمار، فرخصت هذا العام لثلاثة عشر صندوقاً استثمارياً جديداً

ليصبح إجمالي عدد الصناديق المرخصة (٢٥٢) صندوقاً. وفي مجال تنظيم ممارسة أعمال الأوراق المالية رخصت الهيئة لخمس شركات جديدة في مزاولة أعمال الأوراق المالية المتعددة ليصبح إجماليها (٨٩) شركة، وكثفت من متابعة أعمال الأشخاص المرخص لهم والتأكد من التزامهم لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

ولحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة، تسلمت الهيئة (٨١٧) شكوى منذ بداية العام، وأنهت الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة حيال (٧٨٣) شكوى، وما زال العمل جارياً لإنهاء (٢٤) شكوى منها.

واستمرت الهيئة في جهودها لتنمية الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في الأوراق المالية حيث أُقيمت العديد من ورش العمل المتخصصة لإرساء أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات

٥- تطورات اقتصادية ومالية وتنظيمية أُخرى:

أ- استمر تنفيذ المرحلة الثانية من "المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية" الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ لدعم مبادرات ومشاريع الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (٢٠١٢-٢٠١٦)، وقد تم تنفيذ ما يقارب (١٦٠٠) خدمة إلكترونية متوفرة حالياً من خلال البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (سعودي)، كما بلغ عدد الجهات الحكومية المرتبطة بالشبكة الحكومية الآمنة (١٠٦) جهة حكومية رئيسة. وبلغ عدد الجهات الحكومية التي تتبادل البيانات فيما بينها إلكترونياً عبر قناة التكامل الحكومية (٦٥) جهة حكومية. كما تم إطلاق مركز الاتصال الوطني لخدمة المستفيدين من الخدمات الالكترونية على مدار الساعة من خلال قنوات الاتصال المتعددة.

ب- فيما يتعلق بتطبيق السداد الإلكتروني للرسوم وأجور الخدمات الحكومية من خلال نظام "سداد" فقد بلغ عدد الجهات التي تم ربطها بالنظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٤) جهات حكومية ليصل بذلك عدد الجهات المرتبطة به إلى (١٢٨) جهة منها (٧١) جهة حكومية، وقد بلغ إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٨٣) ثلاثة وثمانين مليار ريال بزيادة نسبتها (٤١) بالمئة عن العام المالي السابق ١٤٣٣/١٤٣٤ ليصل إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام منذ إطلاقه وحتى ١٤٣٥/١/٢٧هـ ما يقارب (٢٢٤) مئتين وأربعة وعشرين مليار ريال.

ج- أكد تقرير مشاورات صندوق النقد الدولى مع المملكة لعام (٢٠١٣م) أن المملكة من أفضل الدول أداءً فى مجموعة العشرين فى السنوات الأخيرة، وأنها دعمت الاقتصاد العالمى عبر دورها المساند لاستقرار سوق النفط العالمية، وأشار التقرير إلى إيجابية الآفاق المنتظرة للاقتصاد السعودي.

ورحب المديرون التنفيذيون بالصندوق بالتدابير التى اتخذتها الحكومة لتعزيز إدارة المالية العامة، كما رحبوا بالخطوات المستمرة لدعم التطور المالى وتعزيز التنظيم والرقابة الماليين، وأشادوا بالاستثمارات الكبيرة الموجهة للتعليم للنهوض بمهارات المواطنين، مشيرين إلى ضرورة مراقبة هذا الإنفاق فى ضوء تحقيق النتائج المرجوة، وأكدوا على أن نمو الائتمان فى المملكة لا يزال قويا، وأن الجهاز المصرفى يتمتع بمستوى جيد من كفاية رأس المال والربحية مع بدء تطبيق معايير "بازل ٣" لرأس المال فى يناير عام (٢٠١٣م)، إذ إن المملكة من أوائل الدول التي طبقت هذه المعايير.

د- أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز (P&S) العالمية للتصنيف الائتمانى عن رفعها للنظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للمملكة من مستقر إلى ايجابى عند درجة ائتمانية عاليـــة (- AA) ، وأثنت ستاندرد آند بورز على جهود المملكة فى تعزيز وتنويع اقتصادها مما أدى إلى نمو متسارع وحقيقى لمتوسط دخل الفرد إضافة إلى الإدارة الحصيفة لاحتياطاتها المالية. ويأتى الإعلان بعد إعلان مماثل من وكالة فيتش للتصنيف الائتمانى العالمية خلال شهر مارس المنصرم.

هـ- أقفلت الهيئة العامة للطيران المدنى بنجاح إصدارها الثانى من الصكوك بمبلغ (١٥,٢) خمسة عشر مليار ومئتى مليون ريال لتمويل مشروعى تطوير مطار الملك عبدالعزيز بجدة ومطار الملك خالد بالرياض.

و- تمت الموافقة على إنشاء بعض الهيئات الحكومية وبعض الأنظمة والتنظيمات الجديدة والقواعد والإجراءات وتشمل: تحويل رئاسة الحرس الوطني إلي وزارة باسم (وزارة الحرس الوطني)، والموافقة على أنظمة (المرافعات الشرعية، والمرافعات أمام ديوان المظالم، والإجراءات الجزائية)، وإنشاء مركز وطني لنظم المعلومات الصحية يسمى "المركز الوطني للمعلومات الصحية"، وإنشاء وحدة تنظيمية في وزارة الزراعة بمستوى مركز يسمى (مركز البذور والتقاوي)، وتنظيم هيئة النقل العام، ونظام الحماية من الإيذاء، والموافقة على لائحة دور الرعاية الاجتماعية، والموافقة على نظام إدارة النفايات البلديات الصلبة، والنظام الأساسي لمركز مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإدارة حالات الطوارئ، وتنظيم المؤسسة العامة للصناعات العسكرية، وإنشاء مركز وطني للوقاية من الأمراض ومكافحتها ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الصحة، والموافقة على تنظيم هيئة تقويم التعليم العام وارتباط هيئة تقويم التعليم

العام برئيس مجلس الوزراء، والموافقة على دليل تراخيص الاستيراد، والموافقة على إجراءات تراخيص الاستيراد، والموافقة على نظام القياس والمعايرة، والموافقة على النظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون الخليجي، الموافقة على الإطار العام المطور للإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعمل به بصفة استرشادية ، والموافقة على النظام الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لدول مجلس التعاون. كما تمت الموافقة مؤخراً على نظام جرائم الإرهاب وتمويله واستمرار العمل بالعقوبات المتعلقة بجرائم تمويل الإرهاب والأعمال والمنظمات الإرهابية، المنصوص عليها في نظام مكافحة غسل الأموال.

ز- أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي مؤخراً أول ترخيص لممارسة أنشطة التمويل العقاري والإيجار التمويلي لأحد البنوك المحلية، كما تقوم المؤسسة حالياً باستكمال دراسة أكثر من (١٥) طلباً بعد استيفاء متطلبات التراخيص النظامية.

وفي الختام نسأل الله أن يَحْفَظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وأن يُدِيْم عليها نعمة الأمنِ والاستقرار.